الأمم المتحدة S/PV.7120

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧١٢٠**

الأربعاء، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٤، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيدة مورموكايته	(ليتوانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	الأرجنتين	السيد أويارزابال
	الأردن	السيد حمود
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد مانغارال
	جمهورية كوريا	السيد سول كيونغ - هون
	رواندا	السيد ندوهونغوريهي
	شيلي	السيد إراسواريس
	الصين	السيد تساو يونغ
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد شيرمان
	نيجيريا	السيدة أوغو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

إحاطة مقدمة من بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى مالي (من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠١٤)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

1424622 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

إحاطة مقدمة من بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى مالي (من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠١٤)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من الممثل الدائم لفرنسا، السيد جيرار أرو، ونائب الممثل الدائم لتشاد، السيد بانيتي مانغارال، بصفتهما مشتركين في قيادة بعثة مجلس الأمن إلى مالي.

أعطي الكلمة الآن للسيد أرو.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في الفترة من ١ إلى ٣ شباط/فبراير، كان لي، جنبا إلى جنب مع زميلي التشادي السيد بانيتي مانغارال، شرف قيادة بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى مالي.

وخلال الزيارة، اجتمع المجلس مع السلطات المالية التي أعادتها الانتخابات التي أجريت في عام ٢٠١٣. وأجرينا مناقشات مع الرئيس إبراهيم أبو بكر كيتا، ورئيس الوزراء تاتام لي وعدد من أعضاء الحكومة. واجتمعنا أيضا مع الجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق واغادوغو المبدئي، فضلا عن الجهات التي انضمت إلى الاتفاق.

وفي ٢ شباط/فبراير، سافرنا إلى موبتي، حيث التقينا مع السلطات المحلية وممثلي المجتمع المدني من موبتي وتمبكتو وغاو. وفي تلك المناسبة، قمنا بزيارة معسكر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في موبتي وأجرينا تقييما لمستوى نشر البعثة.

ومن بين الدروس العديدة التي يمكننا أن نستخلصها من البعثة، أود أن أشدد بصفة خاصة على نقطتين: أولا، في ما يتعلق بالحوار السياسي – فإن أي حل دائم لشمال مالي لا بد من أن يتوصل إليه الماليون أنفسهم مع استمرار تلقي الدعم من المجتمع الدولي؛ ثانيا، وفيما يتعلق بالأمن – فإن أي تحسن دائم في الأمن في شمال مالي يتطلب التوصل إلى حل سياسي شامل.

أولا، فيما يتعلق بموضوع الحوار السياسي، فإن أي حل دائم للصراع في شمال مالي ينبغي أن يتوصل إليه الماليون أنفسهم، بدعم مستمر من جانب المجتمع الدولي. وقد أجرينا حوارا مفتوحا ومثمرا بشأن ذلك الموضوع مع السلطات المالية. وأشار الرئيس المالي إلى أنه ينبغي أن ينبع أي اتفاق سياسي جديد من مالي نفسها، في حين أكد أعضاء مجلس الأمن – من جانبهم – مواصلة دعمهم لعمل السلطات المالية المنتخبة ديمقراطيا.

وأشار أعضاء المجلس أيضا إلى أنه ينبغي نزع سلاح الجماعات المسلحة في إطار عملية سياسية متفاوض عليها وفقا للالتزامات المنصوص عليها في اتفاق واغادوغو الأولي. وأكد رئيس الوزراء المالي أن عمليتي نزع السلاح والحوار تحرزان تقدما متزامنا. وذكر أيضا أنه يتعين وضع الطرائق اللازمة لنزع السلاح الواردة بصورة تفصيلية وبالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وطالبت الجماعات المسلحة، من جانبها أيضا، بتنفيذ اتفاق واغادوغو الأولي تنفيذا كاملا وعلى وجه السرعة. وأعربت عن رغبتها أيضا في دعم الممثل الخاص للأمين العام والبعثة المتكاملة لتلك العملية. وقد ذكّرنا تلك الجماعات بالتزامها بإيواء عناصرها في أماكن الإيواء المؤقت، فضلا عن المشاركة في المفاوضات من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح.

وعلاوة على ذلك، فقد لاحظنا انعدام الثقة بين الطرفين، وأعربنا عن دعمنا للجهود التي تبذلها الجزائر بهدف التقريب بين مواقف كلا الطرفين. ونرحب بأن حكومة مالي قد تمكنت من وضع عناصر خريطة الطريق اللازمة للخروج من الأزمة قبل مغادرتنا للبلد. ونرحب باعتماد الحكومة والجماعات المسلحة قبل أيام قليلة – وبدعم من البعثة المتكاملة – نهجا للتعامل مع أماكن الإيواء المؤقت. ونطلب إلى الطرفين الآن – الحكومة والجماعات المسلحة معا – الالتزام بذلك النهج بصدق ودون تردد. ويعتزم المجلس مواصلة رصد تنفيذ تلك الالتزامات عن كثب. ونثني مرة أخرى على الممثل الخاص والبعثة المتكاملة لمواصلة دعمهما لذلك الحوار.

ثانيا، وفيما يتعلق بالأمن، فإن تحقيق السلام الدائم في شمال مالي يقتضي بالضرورة التوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة. وقد لاحظت عملية سيرفال – العملية الفرنسية – فضلا عن البعثة المتكاملة أن الجماعات الإرهابية لا تزال لديها القدرة على تنفيذ العمليات. وأشرنا إلى ضرورة البدء فورا بنشر البعثة المتكاملة بصورة كاملة في الشمال، وخصوصا في سياق الانسحاب التدريجي لعملية سيرفال. وقد وافتنا العملية الأوروبية في مالي بالمعلومات عن جهودها المبذولة في مجال تدريب الجيش المالي، بما في ذلك التثقيف العملي فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان.

لقد شدد ممثلو المجتمع المدني في مالي على أن السلام الدائم لن يتحقق في مالي بمعزل عن تحقيق التنمية. وليس من سبيل لمنع الشباب المالي من الانضمام إلى صفوف الجماعات الإرهابية أو الاتجار بالمخدرات إلا من خلال توفير فرص العمل لهم. ويرى الممثل الخاص أنه ينبغي الوفاء بالالتزامات المتبادلة من قبل السلطات المالية والشركاء الماليين الدوليين فيما يتعلق بجهود التنمية في مالي عقب مؤتمر بروكسل المقرر عقده في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣.

ختاما، أود أن أعرب، باسم مجلس الأمن، عن خالص الشكر إلى سلطات مالي، على ترحيبها بالمجلس، وعلى التبادل الصريح والبنّاء الذي أجريناه معها. وأود أيضا أن أشكر الأمانة العامة والبعثة المتكاملة، وخصوصا، السيد ألبرت كويندرس، الممثل الخاص للأمين العام، على مساعدتهم القيمة في تنظيم الرحلة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد مانغارال.

السيد مانغارال (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن تأييدي الكامل للإحاطة التي قدمها السفير جيرار أرو، بشأن بعثة مجلس الأمن إلى مالي. وأود أن أضيف بعض التعليقات فحسب.

لقد بعث وصول بعثة مجلس الأمن إلى مالي آمالا كبيرة بين السكان الذين سئموا من حالة الجمود في المفاوضات التي تمثل السبيل الوحيد للعودة إلى السلام الدائم وتطبيع الحالة. ونشيد بحماسهم ورغبتهم الحقيقية في الشروع في إجراء مفاوضات شاملة. ويجمع سائر أفراد المجتمع المالي على أن جذور الأزمة التي ما تزال تلحق الضرر بالبلد ليست دينية أو قبلية، نظرا لأن غالبية السكان مسلمين، وأن العديد من الجماعات العرقية تعيش بصورة مشتركة في جميع أنحاء البلد تقريبا، وأن ذلك قد أدى إلى العديد من الزيجات المختلطة، الأمر الذي ساعد على غرس روح التضامن والتسامح في النسيج الاجتماعي للبلد.

وفي حين تقر السلطات المالية بمزايا اتفاق واغادوغو الأولي، فإنها ترى أن الوقت قد حان لكي تمسك مالي بزمام ذلك الاتفاق. وفي الوقت ذاته فهي تواصل استكشاف مبادرات جديدة، من قبيل العملية الجزائرية الجارية حاليا.

وبالرغم من التقدم الكبير المحرز في تطبيع الحالة، ما تزال هناك تحديات حقيقية قائمة في مجالات الأمن والسياسة

وتوفير الغذاء وخدمات الصحة والنظامين التعليمي والقانوني. وما تزال الجريمة مستمرة بسبب انعدام السلطة القانونية، خاصة في شمال البلد على الرغم من عودة الحكم الإداري بصورة محدودة في بعض أنحاء البلد.

وما يزال اتفاق واغادوغو الأولي محور خلاف بين الأطراف الموقّعة عليه وبعض الجماعات المسلحة التي انضمت إلى الاتفاق. فقد شكا الموقعون من تجاهلهم أو استبعادهم من العملية المفضية إلى استئناف المفاوضات. ونرى أيضا انقسامات داخل الجماعات المسلحة – على سبيل المثال، داخل صفوف حركة عرب أزواد – التي يدعي الشرعية كلا فصيليها المختلفين. ومن شأن ذلك أن يعقّد الأمور عند استئناف المفاوضات.

واُتهمت الحكومة بالتواطؤ مع الأطراف أو المرشحين الذين تطعن قواعدهم الانتخابية في طابعهم التمثيلي في كثير من الأحيان. واُتهمت الحكومة أيضا بإعطاء الأفضلية للجماعات المسلحة، عوضا عن ضحايا تلك الجماعات نفسها.

وبالرغم من أن النساء يشكّلن الأغلبية ويشاركن بنشاط في منظمات المجتمع المدني، فإنهن يعانين من وطأة الضغوط الاجتماعية والثقافية والدينية التي تحرّم التطرق إلى مواضيع بعينها، من قبيل العنف الجنسي والانتهاكات البدنية والإكراه على الزواج والطلاق، نظرا لعدم إمكانية مساءلة مرتكبي تلك الأعمال بموجب القانون في غالب الأحيان.

وبالرغم من الدور البارز الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، جنبا إلى جنب مع المواطنين الماليين في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار، فإنها كثيرا ما ينظر إليها كحكومة ثانية في البلد.

وما تزال إعادة تشكيل الجماعات الجهادية داخل أراضي مالي وعلى طول حدودها الإقليمية تشكل مصدرا للقلق، ليس بالنسبة لمالي فحسب، بل لمنطقة الساحل بأسرها. وكما قال رئيس رواندا، بويويا، فإن أولويات مالي المتمثلة في وضع استراتيجية أمنية وبناء القدرات اللازمة لمكافحة الإرهاب عبر الحدود الوطنية ستصبح تدريجيا أولويات لسائر بلدان منطقة الساحل.

وتبعث خريطة الطريق التي وضعتها حكومة مالي أيضا على التفاؤل، فضلا عن أنها تتيح فرصة طيبة لاستئناف محادثات السلام.

وأخيرا، فقد أعرب المجتمع الدولي الممثل في مالي بأسره عن اعتزامه تقديم الدعم إلى مالي في الحوار الرامي إلى إرساء أسس السلام الدائم.

الرئيسة(تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب، باسم المجلس، عن التقدير لجميع أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة الذين شاركوا في البعثة، على الأسلوب الذي اتبعوه في الاضطلاع بمسؤولياتهم الهامة باسم المجلس.

بذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.